الفصل الخامس

الاهداف القومية في السياسات الخارجية للدول

المبحث الأول : الأهداف القومية : المفهوم العام

المبحث الثاني : الأهداف الرئيسية في السياسات الخارجية للدول

المبحث الثالث : المعايير التى تحدد اختيار الأهداف القومية في السياسات الخارجية للدول

المبحث الرابع : الكيفية التى تصاغ بها أهداف السياسة الخارجية

الفصل الخامس

الأهداف القومية في السياسات الخارجية للدول

المبحث الأول

الأهداف القومية : المفهوم العام

ان محاولة تفهم الأسلوب الذى تتعامل به الدول مع بعضها ، يقتضى منا أن ندرك شيئين أساسيين يتصلان بأوضاع السياسة الخارجية لكل دولة :-

١ - الأهداف التى تسعى الدولة إلى تحقيقها .

٢ - مدى القوة التى في متناولها لاخراج تلك الأهداف من الحيز النظرى المجرد إلى الواقع المادى ، أو بمعنى آخر ، التعرف على مدى التناسب بين عامل الأهداف والامكانيات ، ذلك أنه بمقدار هذا التناسب تتحدد مقدرة الدولة على تحقيق الأهداف الخارجية التى تقررها لنفسها .

وعلى الرغم من أن الأمر يبدو في ظاهره سهلا ، الا أنه في حقيقته عكس ذلك فمحاولة التوصل إلى مضمون محدد لأهداف الدول الخارجية ، كثيرا ما يوقع دارس العلاقات الدولية في تناقضات أو قد يجعله يصل إلى استنتاجات تفتقر إلى الدقة والموضوعية ، فالأهداف ترتبط بالنوايا والدوافع التى تستتر الدول عليها ولا تفصح عنها ، مما يجعل من تتبعها وتحديدها أمرا صعبا يخضع للاجتهاد أكثر مما ينبنى على الحقائق المؤكدة والثابتة .

وتبدو تلك الصعوبة بشكل خاص اذا ما علمنا أن هناك باستمرار فارقا بين ما تعلنه الدول من أهداف وبين ما تعتنقه منها في الواقع ، أو بين مـا يقال وبين ما تهدف تصرفات الدول إلى انجازه فعلا . ويقدم التاريخ لنا أمثلة كثيرة تبرز هذا التناقض بين ما تدعيه الدول وتحاول أن تضلل به الآخرين وبين ما ينم عنه سلوكها الحقيقى .

فادعاءات الامبراطورية الرومانية تركزت معظمها على الهدف الخاص بالسلام حتى لقد أصبح هنـاك ما يعرف بالسلام أو القانون الروماني (Pax Romana) ، ولكن الرومان في بحثهم عن ذلك السلام المزعوم (الذى كان لمدلوله الخاص في أذهانهم) كانوا دائما في حالة حرب ، ومن الأقوال المأثورة عنهم أنه اذا أردت السلام ، فلابد أن تكون مستعدا للحرب » ، ومن الحقائق التى تذكر في هذا الشأن ، أن النظام الاقتصادى والاجتماعى للامبراطورية الرومانية لم يكن ليستطيع الصمود والاستمرار بدون الحرب .

وينطبق المثال السابق بصورة أو أخرى على ألمانيا النازية التى أعلنت هى الأخرى أنها تريد سلاما ألمانيا يظلل العالم لألف سنة قادمة ، بينما كانت تحشد كل قواها ومواردها استعدادا للحرب ، وهو ما يكشف مرة أخرى عن التناقض بين أقوال الدول وأفعالها .

تعريف الأهداف القومية (National Goals) :

قبل أن نتناول مناقشة الأنواع المختلفة للأهداف القومية ، يجدر بنا أن نحدد ما نقصده بالهدف القومى ، فالهدف هو وضع معين يقترن بوجود رغبة مؤكدة لتحقيقه عن طريق تخصيص ذلك القدر الضرورى من الجهد والامكانيات التى يستلزمها الانتقال بهذا الوضع من مرحلة التصور النظرى البحت إلى مرحلة التنفيذ أو التحقق المادى .

والأهداف ليست عملية مجردة ، كما لا يمكن أن تنشأ في فراغ ، وانما تتحدد بمقتضى مؤثرات وظروف توضع الاطار العام للهدف والوسائل اللازمة لتنفيذه .

والأهداف التى يهمنا مناقشتها في هذا الخصوص ليست أهداف السياسات الداخلية للدول ، وانما الأهداف الخارجية التى تتعدى الحدود الجغرافية للدولة لتؤثر في غيرها من الشعوب والدول الأخرى . ففى العلاقات الدولية لا يعنينا اذا كانت احدى الدول تخطط لسياسات الاسكان أو الرعاية الاجتماعية أو الاصلاح النقدى على نحو أو آخر ، فهذه كلها أمور لاتخص سوى تلك الدولة وحدها

ولكن عندما تسعى هذه الدولة إلى زيادة مخزونها من الأسلحة ، أو الدخول في علاقات تحالف مع غيرها من الدول ، فحينئذ يصبح لمثل هذه السياسات دلالات تهمنا كدارسين للعلاقات الدولية .

ومن هنا يمكننا أن نقول أن الأهداف القومية التى سنعنى بتحليلها تشتمل على ثلاثة أبعاد رئيسية : —

(أ) أن يكون الهدف موضع اهتمام ومشاركة من جانب الجزء الأكبر من مواطنى الدولة ، لأنه بدون ذلك لا يكون الهدف قوميا بالمعنى الذى نقصده .

(ب) وأن تكون الحكومة القومية مسئولة عن تبنى هذا الهدف وتوفير الامكانات اللازمة لتحقيقه .

(ج) وأن يكون الهدف موجها إلى الدول الخارجية بقصد احداث أثر سياسى محدد .

وعلى الرغم من أن الدول تسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف ، الا أن دعاة المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية يضغطون هذه الأهداف كلها في هدف واحد ، وهو في رأيهم السعى إلى زيادة قوة الدولة ، ويقولون أن القوة تمثل الهدف العاجل لكل الدول بغض النظر عن طبيعة أهدافها النهائية .

ولكن اذا أخضعنا هذا الادعاء لمقاييس التحليل العلمى ، أو حتى لمقاييس الواقع ، فسنجد أنه لا يخلو من السطحية على النحو الذى أشرنا إليه في موضع سابق . فزيادة قوة الدولة ونفوذها تبدو بالطبع من أكثر الأهداف أهمية في علاقات الدول المتبادلة ، غير أنها ليست الهدف الوحيد ، كما أنها ليست باستمرار الهدف الرئيسى في السياسات الخارجية لكل الدول . فأهداف السياسة الخارجية تختلف من دولة إلى أخرى ، واذا كان علينا أن نفهم الكيفية التى تتم بها المعاملات بين الدول ، فعلينا ألا نركز فقط على الأهداف التى تكون موضع مشاركة بينها ، بل نحاول كذلك أن نستوعب الاختلاف في اتجاهات تلك

الدول وفي أمانيهـا ورغباتها ، حتى نصل في النهاية إلى نوع مـن التحليل المتوازن لدوافع السلوك الدولي وأسبابه .

المبحث الثاني

الأهداف الرئيسية في السياسات الخارجية للدول

عموما يمكننا أن نلخص أهم الأهداف القومية في السياسات الخارجية للدول على النحو التالي : —

١ — حماية السيادة الاقليمية ودعم الأمن القومي :

هناك اتفاق بين أساتذة العلاقات الدولية على أن الهدف الأول في السياسات الخارجية للدول — أيا كانت طبيعة نظامها السياسي أو معتقداتها المذهبية أو امكاناتها النسبية من القوة القومية ، وأيا كان موقعها أو حجمها أو تعدادها — هو الحفاظ على وجودها Self-Preservation ، والعمل على تدعيم أمنها بأقصى ما تسمح به القدرات والطاقات المتاحة لديها سواء ما تعلق منها بقوتها الذاتية أو بهذه القوة مضافا إليها جانب من قوة الدول الأخرى.(١)

وربما كان هذا الاعتبار بالذات، وهو حرص الدول على تدعيم أمنهاالقومي تحت أي ظرف وبكل ما يتطلبه هذا الدعم من امكانات وتضحيات ، يفسر لنا جانبا هاما من الأسباب التي تدعو الدول إلى الدخول في حروب ضد بعضها، فهي قد تخوض هذه الحروب وهي كارهة اذا ما شعرت أن بقاءها وكيانها القومي قد أصبحا موضع تهديد .

ويدخل في صميم الهدف الخاص بدعم الأمن القومي للدولة، المحافظة على كيانها الاقليمي (Territorial Integrity) ، وعدم التفريط فيه للدول الأخرى بالغا ما بلغت الضغوط التي تتعرض لها ، والا انهار هذا الكيان الاقليمي مما قد ينتهي في بعض الأحوال بالاضمحلال التام للدولة ، وتقسيمها بين عدد من القوى الطامعة ، أو قد يؤدي ذلك إلى انكماش حجم اقليمها وتشتيت سكانها وسلبها جانبا هاما من امكاناتها ومواردها ، وهي عوامل تضعف كلها

من قدرتها على البقاء والاستمرار كوحدة سياسية وقومية فعالة في محيطها الاقليمي الخاص أو في المجتمع الدولي ككل . (٢)

ويرتبط بهذا الهدف من ناحية أخرى السعي إلى التغلب على التهديدات الموجهة ضد القيم أو المصالح التي تعتبر حيوية لأمن الدولة أو لكيانها القومي ، وكذلك المحافظة على النظام السياسي فيها اذا ما كان هذا النظام يمثل معنى خاصا بالنسبة لشعب هذه الدولة . (٣)

والوسائل التي تتبعها الدول لدعم أمنها القومي وحماية سيادتها الاقليمية كثيرة ومنها : الدخول في علاقات تحالف مع بعضها ان لم تكن قادرة بقواها وامكاناتها الذاتية على تدبير الحماية الضرورية لأمنها القومي ، أو الحصول على معونات عسكرية واقتصادية من أية مصادر خارجية حتى وان لم يتبع ذلك الارتباط رسميا باطار تحالف أو تكتل دولي معين ، أو توقيع ميثاق عدم اعتداء بين دولة ودولة أخرى اذا ما كان لمثل هذا الميثاق فائدة خاصة في تعزيز المقدرة على حماية الأمن القومي ، أو اتباع سياسة محايدة تقوم على تخفيف العداوات التي قد تتعرض لها الدولة في حالة انحيازها إلى تكتل دولي معين أو ارتباطها بمحور قوى بالذات . الخ .

٢ ـ تنمية مقدرات الدولة من القوة :

ثم يجيء الهدف الآخر المتصل بسعي الدول . أو الكثرة الغالبة منها على الأقل ، إلى تنمية مقدراتها وامكاناتها من القوة القومية حتى وان تم ذلك على حساب غيرها من الدول . وقد كانت هذه الحقيقة دافعا ببعض المحللين إلى الاعتقاد بأن الدافع إلى اكتساب القوة وزيادتها حقيقة أساسية كامنة في الطبيعة الانسانية ذاتها ، فهذا الدافع هو الذي يجعل الدول تتصارع وتقاتل ضد بعضها البعض . (٤)

وهذا الاعتقاد قد يرد عليه بعض التحفظات من جانبنا . فنحن لا نستطيع التسليم بأن هذا الدافع وحده هو الذي يوجه سلوك الدول في كل الأحوال وعلى مر التاريخ ، ولكننا نتفق في أن كل دولة تود أن تكون لها السلطة المطلقة

في كل ما يتعلق بحقها في تقرير مصيرها بعيدا عن الضغط والتحكم الخارجي، ومن هنا فانه يلزم كل دولة الاحتفاظ بحد أدنى من القوة التى تمكنها من الحفاظ على كيانها السياسى والقومى ضد الضغوط والتهديدات التى قد يتعرض لها هذا الكيان من الخارج .

على أن ما ذكرناه لا ينفى أن هناك دولا لجأت إلى وسيلة القوة لدعم رفاهيتها الاقتصادية والحصول على المستعمرات كما حدث في الماضى ، أى أن القوة استخدمت كوسيلة لتحقيق أهداف أخرى . وسنعود إلى هذا الموضوع بالتفصيل حين نتكلم عن الاستعمار في موضع لاحق من هذه الدراسة .

بقيت نقطة أخيرة وهى أن الدول تحتل مواقع مختلفة من الهيكل العالمى لعلاقات القوى، وهذا التوزيع النسبي لامكانيات الدول من القوة يحدد بشكل هام سلوكها الخارجى ، لأن ادراك الدول لحقائق قوتها النسبية هو الذى يجعلها تقرر أهداف سياستها الخارجية على هذا النحو أو ذاك ، وترتيبها في اطار محدد من الأولويات يتفق على قدر الامكان مع ما تسمح به مواردها من القوة .(٥)

٣ ـ زيادة مستوى الثراء الاقتصادى للدولة :

أما عن الثراء الاقتصادى أو المادى فهو يشكل أيضا هدفا هاما من أهداف السياسات الخارجية للدول . وبصفة أساسية ، فان كل دولة تبحث عن رفعة اقليمية كافية لايواء شعبها ، وكذلك تبحث عن الموارد الاقتصادية التى تكفل لهذا الشعب المستوى المعيشى اللائق . وليس هناك خلاف في أن الوجود القومى للدولة من الدول يتطلب توافر حد أدنى من الثروة الوطنية ، وان كانت هناك دول تتجاوز هذا الحد الأدنى ، وتجعل من البحث عن زيادة ثروتها القومية هدفا رئيسيا لسياستها الخارجية ، ويبدو هذا واضحا في حالة الولايات المتحدة الأمريكية حيث تقدر استثماراتها الخارجية ببلايين الدولارات ، كما أن اليابان وألمانيا الغربية تنتهجان سياسات خارجية تعكس هذا الهدف الاقتصادى بوضوح (٦)

وكثيرا ما ينظر إلى الثراء المادى على أنه مؤشر لنفوذ الدولة في المجتمع العالمى . ومن الأمور الشائعة أن تباهى بعض الدول بأنها حققت أعلى مستويات المعيشة والدخل في العالم ، وهى حقيقة ترضى الكبرياء القومى لهذه الدول ، ويصدق ذلك على الدول الرأسمالية والدول الشيوعية على حد سواء . فالولايات المتحدة لا تكف عن ترديد أنها صاحبة أكبر دخل قومى في العالم ، وكذلك يجد الاتحاد السوفيتى في زيادة دخله القومى ، وفي الارتقاء بمستوى حياته ، مجالا لدعايات مشابهة بالنسبة للنظام الاقتصادى والاجتماعى الذى يعتنقه .

ويرتبط بالشئ السابق ، أن بعض الدول تتخذ من ثرائها المادى مبررا للنظر إلى غيرها من الدول التى لم تحقق مستوى عاليا من التنمية الاقتصادية ، على أنها ما تزال متخلفة اجتماعيا وتكنولوجيا عنها كدولة متقدمة ، وقد تعمل على توظيف هذا التصور دعائيا واستغلاله في استراتيجيتها الخارجية بشكل أو آخر .

على أن الحقيقة التى يجب أن تكون واضحة في أذهاننا ، هى أن هدفى القوة والثراء الاقتصادى يتشابكان مع بعضهما إلى حد كبير . فثروة الدول ممثلة في زيادة دخلها وانتاجها القومى يمكن تحويلها إلى قوة واضحة من الناحية العسكرية ، فالدولة التى تنجح في خلق قاعدة للتصنيع الثقيل يمكنها أن تحول هذه القاعدة وقت الضرورة إلى الانتاج الحربي ، ولذلك فانه يكون من الصعب في كثير من الأحيان أن تقرر ما اذا كان الهدف من سلوك دولة ما هو زيادة ثرائها أو قوتها أو الحصول على الاثنين معا ، فكما أن الثراء يخدم كركيزة للقوة ، فان القوة تدعم من مقدرة الدولة على زيادة ثرائها . (٧)

غير أن بعض أساتذة العلاقات الدولية حاولوا أن يضعوا خطا فاصلا بين هذين الهدفين : أى هدف القوة والنفوذ وهدف الثراء ، وفي رأيهم أنه من الممكن التفرقة بينهما ، وهم يقولون ان هناك حالات تثبت ذلك وتوضحه ، فبريطانيا تخلت عن الكثير من التزاماتها الدولية (وهى مظهر من مظاهر القوة) لكى توفر لشعبها مستوى أفضل من المعيشة بتخليصه من الضرائب التى تفرضها أعباء التسليح الباهظة ، كما أن ألمانيا الغربية اختارت طريق القوة على حساب مستوى المعيشة الداخلى ، الخ (٨)

٤ ـ التوسع :

وهو هدف آخر من أهداف السياسات الخارجية لبعض الدول ، وقد لعبت القومية دورا أساسيا في تحريك الدوافع التوسعية لتلك الدول ، ومن أمثلة ذلك الدور الذى قامت به القومية الفرنسية منذ أواخر القرن الثامن عشر ، وكذلك القومية الألمانية التى تسببت في إشعال حربين عالميتين خلال الثلث الأول من القرن العشرين ، وما تقوم به اليوم الصهيونية العالمية المتمثلة في اسرائيل والتى ترتكز على ما يدعى بالقومية اليهودية ، وهى التى تدفع بهذه الدولة الى التوسع على حساب الدول العربية .

وهناك من يعللون هذه الدوافع التوسعية في اطار المؤثرات النفسية التى تحرك قادة الدول ، تماما كما يحدث في حالة الانسان العادى ، نحو التفوق واثبات الذات وتأكيد الكيان وهى الأمور التى تخلع على من تحركه شعورا بالزهو والقوة والعظمة والكبرياء (٩)

وفي الحقيقة أن تعدد الأسباب التى تخلق مثل هذه النزعات التوسعية لدى الدول ، أو لدى بعضها على الأقل ، يعتبر من الظواهر المستمرة في العلاقات الدولية ، حتى لقد حدا ذلك بعض المحللين الى اعتبار الدافع الى التوسع قانونا أساسيا من قوانين العلاقات الدولية ، ومن أبرز هؤلاء ، مارتن وايت أستاذ العلاقات الدولية المعروف فهو يقول ان الميل إلى التوسع جزء من الطبيعة العامة لكل القوى الكائنة في هذا المجتمع السياسى الدولى ، فنمو الطاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية للدول ، يخلق فيها نزعة التوسع الاقليمى وذلك ما لم توجد قوة مضادة ضاغطة تعمل على كبت تلك النزعة واحباطها .

ويقول وايت ان ميل الدولة إلى التوسع يستمر حتى يصل إلى مرحلة التوازن الذى هو في رأيه نتاج التفاعل الذى يحدث بين عاملين : التنظيم الداخلى والضغط الخارجى . والمقصود بالتنظيم الداخلى هو أن تكون الفعاليات التنظيمية والموارد المتاحة ، بمختلف عناصرها ، قادرة على انتاج ذلك الحجم الضرورى من امكانات القوة التى تكفى لأغراض التوسع الاقليمى ، أما الضغط الخارجى فهو قد يتمثل في وجود عوائق طبيعية تحول دون استمرار التوسع ، أو بسبب

وجود قوى دولية تقف في وجه ذلك التوسع كما حدث مع ألمانيـــا النازية(١٠)

٥ ـ الدفاع عن أيديولوجية الدولة أو العمل على نشرها في الخارج :

أيضا من الأهداف التي أصبحت تحرص عليها دول كثيرة في سياساتها الخارجية ، الدفاع عن معتقداتها الايديولوجية نظرا لما تمثله من دلالات تتعلق بواقعها السياسي والاجتماعي ، وأيضا باتجاهاتها من الدول الأجنبية .

وأحيـــانا لا يقف الأمر عنـــد حد تدعيم أيديولوجية الدولة وحمايتها من محاولات الغزو أو التخريب الموجهة ضدها من الخارج ، وانما قد يتعداها إلى محاولة ترويج هذه الايديولوجية ونشرها بكل الوسائل في الدول الأجنبية ، وذلك اعتقادا من الدولة التي تتبع هذا الأسلوب ان اتساع نطاق المشاركة الدولية للايديولوجية التي تعتنقها يخدم مصالحها بصورة أفضل ، كمـــا يخلق مجـــالا أكبر من التعاطف و التجاوب النفسي مع سياساتها في الخارج (١١)

كما أنه في حالات معينة ، يبدو الارتباط وثيقا للغاية بين مقدرة الدولة على دعم أمنها القومي وبين ابقائها على بعض الدول ملتزمة بأيديولوجيتها اذا ما كان لتلك الدول بالذات تأثيرات استراتيجية معينة على ظروفها واحتياجاتها الأمنية وربما كان المثال البارز لذلك ، وكما أوضحنا في تحليلنا للايديولوجية، حرص الاتحاد السوفيتي على الابقاء على منطقة شرق أوروبا ـ باعتبارها حزام أمن له ـ مرتبطة بأيديولوجيته ، وذلك توقيا لرد الفعل الخطير الذي سينجم عن وجود أنظمة على حدوده تعتنق تيارات من الفكر أو تهيمن عليها اتجاهات سياسية معادية له (١٢)

وقد يتخذ الهدف المتعلق بترويج بعض الدول لايديولوجيتها في الخارج عدة وسائل لتحقيقه ، ومنها الدعايات الموجهة للدول بالذات أو تشجيع الثورات التي تتبع نهجا ايديولوجيا مماثلا ، مثلما فعل الاتحاد السوفيتي مع تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٤٨ ، ومع الصين الشيوعية في عام ١٩٤٩ ، ومع كوبا في عام ١٩٦٠ ، ومع أثيوبيا في ظل نظام منجستو الماركسي منذ عام ١٩٧٦ ، الخ كما قد يكون ذلك بمساندة التنظيمـــات أو الحركـــات أو الأحزاب التي تأخذ بأيديولوجية

تلك الدولة ، ومثال ذلك ما يفعله الاتحاد السوفيتي مع الأحزاب الشيوعية في دول كثيرة من العالم .

٩ ـ الأهداف الثقافية :

بالاضافة إلى الأهداف السابقة فقد تكون للدولة أهداف ثقافية ، ومن المسلم به أن كل دولة تسعى إلى دعم تراثها الثقافي والمحافظة عليه ، فهذا التراث الثقافي والحضاري يشكل كما سبق أن أشرنا أحد المقومات الهامة التي تستند إليها القومية في اثبات وجودها .

والوسائل التي تلجأ اليها الدول في حفظ هذا التراث الثقافي تتنوع وتختلف من دولة إلى أخرى ، وأولى هذه الوسائل هي حماية الدولة لاستقلالها ، فالغزو الخارجي قد ينتهي بنسخ ثقافة الأمة وتشويهها أو تغييرها بشكل يفقدها أصالتها وجوانب التميز فيها ، ولنا أن نتصور مثلا ما كان سينتهي إليه الحال فيما لو انتصرت الفاشية في أوروبا فمن المحقق أنها كانت ستعمل على محو ثقافات الأمم المغلوبة على أمرها وتغييرها بما يتوامم والنمط الفاشي .

ومن الوسائل الأخرى المستخدمة في هذا الصدد فرض قيود على الهجرة إلى الدولة ، فهناك دول مثل كندا واستراليا تستطيع أن تستوعب اعدادا بشرية هائلة تسهم في استغلال مواردها الطبيعية والمادية ، غير أن هذه الدول تضع قيودا مشددة على الهجرة إليها لحفظ تراثها الثقافي من الانقراض ، واستراليا بوجه خاص تقصر الهجرة على الأجناس الأوروبية وذلك لتخوفها من أن يؤدي تغلغل العناصر الآسيوية إلى محو ثقافتها الأوروبية أو تغييرها بشكل تضيع معه معالمها . كذلك فان قوانين الهجرة الأمريكية حتى عام ١٩٦٥ كانت قد صيغت بطريقة تؤكد أنه على قدر اختلاف ثقافات الأمم الأخرى عن الثقافة الأمريكية يكون نصيبها من النسب المخصصة للهجرة إلى أمريكا ، بمعنى أنه أنه كلما زاد الاختلاف قلت النسبة المسموح بها ، وهكذا .

وتنبع هذه القيود التي تفرضها الدول على الهجرة إليها من تخوفها من أنها لن تستطيع استيعاب الثقافات المهاجرة إليها ، وامتصاصهـا في كيانها الثقافي القومي إلى الحد الذي يخشى معه خطر تلك الثقافات الأجنبية عليها .(١٣)

بقيت ملاحظة عامة ، وهي أنه فيما يتصل بفكرة الأهداف الثقافية في علاقات الدول الخارجية ؛ فان الدول تنقسم حيال ذلك إلى نوعين : —

(أ) دول تحاول أن تصون تراثها الثقافي وأن تحفظه من الاندثار بتأمينه ضد الغزو الثقافي الأجنبي .

(ب) دول تحاول أن تصدر ثقافتها عبر حدودها وأن تفرضها عـلى الآخرين ، ومن أمثلة ذلك النوع الأخير ، الدول الاستعمارية التي دأبت على ترديد أن رسالتها الانسانية هي تحضير مستعمراتها وادخالها إلى دائرة المدنية كما تحددها مقاييس تلك الدول الاستعمارية .

واذا أخذنا الدول الكبرى في عالمنا المعاصر ، فسنجد أنها تمارس نفس الاتجاه أيضا ، فالولايات المتحدة تعتقد في تفوق أنظمتها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية وتفرد أسلوبها في الحياة (American Way of Life) ، كذلك فان الاتحاد السوفيتي يعتقد هو الآخر في تفوق نظامه الاشتراكي ويعمل على نشره والترويج له بكل امكانياته .

نخلص من ذلك إلى القول بأن الأهداف الثقافية رغم أنها قد تبدو محدودة الأثر والأهمية في العلاقات الدولية ، الا أن هذه الأهداف أحيانا ما تكون ذات وزن لا يستهان به في السياسات الخارجية لبعض الدول (١٤)

٧ — السلام كهدف للسياسات الخارجية :

أما عن السلام كهدف قومي هام من أهداف السياسات الخارجية للدول . فيكفي أنه اكتسب أهمية خاصة في القرن العشرين أكثر منه في أي وقت مضى . فقد كان للنتائج التخريبية التي تركتها الحربان العالميتان الأولى والثانية أثر كبير

في سعي معظم الدول إلى محاولة تفادي وقوع الحرب اتقاءا لخطر التدمير وتوفيرا للامكانيات المادية والبشرية التي تستنزفها الحروب الحديثة . (١٥)

كذلك فقد ازدادت أهمية السلام كهدف لسياسات الدول بعد الثورة التكنولوجية الهائلة في مجال انتاج الأسلحة النووية وأسلحة الصواريخ مما جعل من الحرب أمرا فظيعا لا يمكن تخيله بالنظر إلى حجم الدمار والتلوث بالاشعاع الذرى ومئات الملايين من البشر الذين سيذهبون ضحيتها فيما اذا نشبت . والحروب النووية ، كما يطلق عليها الآن ، هي حروب الانتحار المتبادل بين أطرافها ، وهو ما يبرز الفارق الأساسي بين الحروب التقليدية والحروب النووية ، فالحروب التقليدية كانت تنتهي دائما بظهور طرف منتصر وآخر مهزوم . أما الحرب النووية فهي حرب دمار شامل وفيها تتلاشى الفروق التقليدية بين النصر والهزيمة . وربما يفسر هذا إلى حد كبير السبب وراء احجام الدول النووية عن اقحام نفسها في مواجهات مباشرة ضد بعضها حتى لا تكون تلك المواجهات سببا في تفجير حروب نووية عامة . ومن هنا نستطيع أن نفهم الأسباب التي جعلت الاتحاد السوفيتي يتجنب المواجهة مع الولايات المتحدة ببب أزمة الصواريخ الكوبية في عام ١٩٦٢ ، أو بسبب حرب فيتنام في الستينات ، كما يفسر تفادي الولايات المتحدة مواجهة الاتحاد السوفيتي في شرق أوروبا سواء بسبب الموقف في بولندا والمجر في عام ١٩٥٦ ، أو بسبب الموقف في تشيكو سلوفاكيا في عام ١٩٦٨ (١٦)

وبالإضافة إلى هذه العوامل التي تجعل الدول تنشد السلام ، نستطيع أن نضيف شيئا آخر ، وهو أن أعباء التسليح تمتص جانبا لا يستهان به من ميزانيات الدول ودخلها القومي مما يعرقل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها ، فإذا ما أمكن تحويل مخصصات التسليح لأغراض الانتاج المدني ، لاستطاعت الدول أن تحقق معدلات أسرع في التنمية ، ورفع مستوى المعيشة لشعوبها.

غير أن من الملاحظات التي يجدر التنويه بها عند بحثنا لعلاقات السلم والحرب بين الدول : —

(أ) ان هناك حالات كان فيها السلام يمثل عائقا أمام بعض الدول في طريق تحقيق أهدافها الأخرى ، خاصـــة بالنسبة للدول التي تسعى إلى تغيير الأوضاع القائمة وما يرتبط بها من علاقات قوى معينة ، فهذا التغيير كان لابد وأن يقابل بمقاومة الدول التي ستضار من جرائه ، ومن هنا انبنت تقديرات بعض الدول على أن الحرب هي الوسيلة الوحيدة للتخلص من تلك المقاومة.

(ب) وأنه في حالات أخرى ، كان يبدو لبعض الدول أن الضرر الذي ينتج عن الدخول في حرب ضد خصومها سيكون محدودا بالنسبة لما بينما يكون هائلا بالنسبة لهؤلاء الخصوم ، ومن ثم فان عنصر المخاطرة مقارنا بالمزايا المتوقعة ، لم يمنعها من إثارة الحرب،وينطبق ذلك بصفة خاصة على الحروب المحدودة التي تثور في عالم اليوم (١٧)

وعلى ذلك يمكننا أن نقول انه على الرغم من أن السلام يعتبر هدفا حيويا لكل الدول،الا أنه ليس من المحتم أن يكون لهذا الهدف الأولوية دائما في أهداف السياسات الخارجية للدول .

بعض تقسيمات أخرى للأهداف القومية :

من واقع هذا التنوع في الأهداف القومية على النحو الذي رأيناه، حاول بعض أساتذة العلاقات الدولية تركيز تلك الأهداف في فئات محددة ومتميزة، ومن ذلك ما فعله روبرت أوسجود حين قسم أهداف السياسات الخارجية إلى فئتين : —

(أ) فئة الأهداف التي تخدم المصالح القومية أو الذاتية للدول (Goals of National Self-Interest) ويدخل ضمنها : الأمن ، والحفاظ على الوجود القومي ، ودعم وتنمية كل ما يدخل في إطار المصالح الحيوية للدولة ، وخلق الأوضاع التي تمكن الدولة من أن تمارس سياسة خارجية مستقلة ، وبسط النفوذ القومي،والتوسع القومي في مختلف مظاهره (سواء بزيادة القوة أو الثراء أو النفوذ) .

(ب) فئة الأهداف القومية ذات النزعة المثالية (Goals of National Idealism)
ومن أمثلتها الرغبة في دعم السلام العالمي ، والتمكين لحكم القانون والعدالة الدولية ، والعمل من أجل الحرية والرفاهية الانسانية ، الخ .

ويقول أوسجود أن أهداف الدول لا يمكن أن تنحصر مطلقا داخل دائرة واحدة من هاتين الدائرتين وانما تختلف بحسب الأحوال ، والمهم هو سيطرة اتجاه معين يجعلها أقرب إلى احدى الفئتين من الأخرى (١٨)

وهناك التقسيم الآخر لأرنولد ولفرز ، الذى يمثل في الواقع عدة تقسيمات وليس تقسيما واحدا ، فهو يقول ان تقسيم الأهداف القومية في السياسات الخارجية للدول يمكن أن يحدث في أى شكل من الأشكال الآتية : —

١ — الأهداف التي تخص الدولة بصفة أساسية أو ما يطلق عليه Possession Goals ، والأهداف التي تتعدى الدولة لتحدث تأثيرات في دائرة أوسع نسبيا أو ما يسميه Milieu Goals ، فالأهداف الأولى تتحدد من واقع القيم التي تعتنقها الدولة وما تعكسه هذه القيم على سلوكها خاصا بحقوقها وقوتها وسيادتها واقليمها ، الخ ، أما الأهداف الثانية فهى تتبلور في اطار البيئة الدولية السائدة ، وهى ليست نابعة من قيم أو أوضاع واحدة بالذات ، ومن أمثلتها الدعوة إلى حفظ السلام واحترام القانون الدولى ، وهكذا .

٢ — الأهداف القومية المباشرة Direct National Goals ، والأهداف القومية غير المباشرة Indirect National Goals ، فالأهداف القومية المباشرة هى التى تستفيد منها الدولة مباشرة وبصفة أساسية مثل: هدف الاستقلال السياسى ، أما الأهداف غير المباشرة فهى التي تتحقق فائدتها للأفراد بدرجة أكبر منهـا بالنسبة للدولة مثل الرفاهية والثراء الاقتصادى . وتبدو أهمية هذا التمييز بين الأهداف المباشرة وغير المباشرة عند تقرير الأولويـات التى يجب أن تخصصها الدولة لكل منها .

٣ ـ الأهداف التى تقوم على التوسع Goals of National Self-Extension
والأهداف التى تحاول الحفاظ على كيان الدولة
Goals of National Self-Preservation
والأهداف التى تقوم على انكار الذات Goals of National Self-Abnegation

فالنوع الأول من الأهداف يحاول تغيير الوضع القائم Status Quo ، ومن ثم فانه يركز على القوة كأداة لتحقيقه .

والنوع الثاني منها يحاول الابقاء على الوضع القائم دون تغيير وهو يركز بدرجات متفاوته من الأهمية على القوة كأداة لتحقيقه . (١٩)

أما النوع الثالث فهو يركز على معان مثالية مثل العدالة الانسانية ، ورفاهية الجنس البشرى ، ونشر القيم الحضارية ، وهو لا يعول على القوة كأداة لتحقيقه.
ومن التقسيمات الممتازة الأخرى ، التقسيم الذى أورده الأستاذ فرنون فان دايك الذى قسم الدول بحسب أهدافها القومية إلى الفئات الآتية :ـ(٢٠)

(أ) دول القوة Power States ودول الرفاهية Welfare States
فالنوع الأول من الدول هو الذى يركز على القوة ويتخذها معيارا لسلوكه الخارجى ومن أمثلته دول المحور (المانيا النازية وايطاليا الفاشية واليابان) في الثلاثينات أما النوع الثاني فهو يركز على الهدف الخاص بتحقيق مستوى عال من الثراء الاقتصادى والرفاهية المادية دون حاجة منه إلى مثل هذا التركيز الواضح على القوة واستخدامها بصورة عدائية في علاقاته الدولية .

(ب) الدول المتملكة Haves والدول المحرومة Have-nots فالدول المتملكة هى الأغنى نسبيا في امكانياتها ومقدراتها المادية وهى تتمتع بمستويات معيشية عالية بعكس الدول المحرومة . ويفترض هذا التقسيم ان سلوك الدول المتملكة يكون أقرب إلى الدفاع عن الأوضاع القائمة ، أما الدول المحرومة فان سلوكها يكون أقرب إلى العدوان ومحاولة تغيير تلك الأوضاع .

غير أن هناك تحفظا هاما يورده فاندبك على تقسيمه هذا ، وهو أنه ليس

من الضرورى دائما أن يكون سلوك الدول المحرومة عدوانيا وسلوك الدول المتملكة دفاعيا .

فالصين رغم أنها كانت في الماضى دولة محرومة الا أنها لم تكن تتبع سياسات عدوانية بعكس ايطاليا الفاشية التى كانت أغنى منها ومع ذلك فان سلوكها كان قائما على العدوان والتوسع . كذلك فان دول الوسط التى دخلت الحرب العالمية الأولى ، ودول المحور التى دخلت الحرب الثانية ، لم تكن دولا محرومة بالمعنى الدقيق لهذا الوصف ، اذ كانت مستويات المعيشة فيها أعلى من دول أخرى كثيرة.

(ج) دول الأمر القائم Status Quo Powers ، والدول التى تحاول التغيير Revisionist Powers ، فدول الأمر القائم هى التى تتبع سياسات دفاعية تستهدف الابقاء على الأوضاع القائمة دون تغيير وذلك افتراضا منها أن التغيير سيلحق بها أضرارا تفوق في مداها وتأثيرها تلك التى تترتب على استمرار الأوضاع على ما هى عليه .

اما الدول التى تحاول التغيير فان لديها في تصورها ما تكسبه من وراءالتغيير أكثر مما تحصل عليه من جراء استمرار الوضع القائم . وبعض تلك الدول قد تكون دولا استعمارية أى أن هدفها من التغيير هو التوسع والتسلط على مقدرات الدول الأخرى ، أكثر من كونها تسعى إلى التغيير لتزيل ظلما تعتقد أنه يقع عليها وعلى مصالحها نتيجة استمرار الوضع القائم .

المبحث الثالث

المعايير التى تحدد اختيار الأهداف القومية في السياسات الخارجية للدول

يتضح من المناقشة السابقة انه اذا أمكننا التعرف على أهداف السياسة الخارجية للدولة، فانه يصبح من السهل تحديد نمط سلوكها الخارجى . ولكن يبقى بعد ذلك السؤال : ما الذى يدفع الدول إلى اختيار هذا الهدف أو ذاك ، أو بمعنى آخر لماذا نجد نوعا من الدول يحاول أن يغير العالم وفق فلسفته وأسلوبه ونمطه المتميز في الحياة (كالدولة الشيوعية مثلا) ، بينما نجد نوعا آخر من الدول التى

تقنع بأوضاعها ولا تحاول أن تفرضها على الآخرين (دول مثل الهند أو سويسرا أو دول اسكندنافيا) ؟ ثم لماذا نجد دولا تعتمد على أسلوب التهديد والاستفزاز بل وعلى الحرب المسلحة في علاقاتها بغيرها على حين نجد دولاً أخرى تنشد السلام وتحاول تجنب الحرب بأى ثمن ؟

اذن ما هى المعايير التى تقرر اختيار الأهداف القومية في السياسات الخارجية للدول ؟ والاجابة على هذا التساؤل صعبة ، وكل ما يستطيع خبراء العلاقات الدولية أن يفعلوه هو التوصل إلى أحكام اجتهادية قد يعوزها الدليل القاطع . وعموما فان أهم المعايير التى تتحكم في تقرير تلك الأهداف لا تخرج عن الآتي :

١ ـ الشخصية القومية للدولة (National Character)

ثمة ادعاء يقول بأن الشخصية القومية هى أقوى المعايير التى تحدد أهداف الدولة من سياستها الخارجية ، ومن أمثلة ذلك كما يقال ان الطبيعة المادية للشعب الأمريكى تجعل الهدف الأول من السياسة الخارجية الأمريكية هو زيادة درجة الرفاهية المادية والاقتصادية لأمريكا ، كما يقال ان الطبيعة العسكرية للشعب الألماني تجعل المانيا تجد هذا المعنى دائما في علاقاتها بالدول الأخرى ، كذلك فان أسلوب الحياة في اليابان قبل الحرب العالمية الثانية والذى قام على النظام الصارم هو الذى جعل اليابان تحاول ايجاد هيكل لعلاقات القوى يكون لها فيه التفوق والسيطرة المطلقة ، وأيضا فان تحول ايطاليا في الحرب العالمية الأولى من جانب إلى آخر كان يرجع إلى بعض الخصائص الكامنة في الشخصية الايطالية نفسها وأهمها كما يقال ، التردد وعدم الاستقرار وفقدان الثقة بالنفس .(٢١)

والنظرية التى تقوم على اعطاء الشخصية القومية هذه الأهمية ترتكز على افتراضات رئيسية ثلاثة هى : ـ

(أ) ان مواطني أى دولة تجمعهم خصائص سيكلوجية مشتركة بحيث تجعل لهم تكوينا نفسيا يختلف عن غيرهم من شعوب الدول الأخرى.

(ب) ان الشخصية القومية لا تتغير بسرعة وانما تؤدى خصائصها الأصيلة إلى التأثير في سلوك الدولة لفترات زمنية طويلة .

(ج) وان هناك صلة مباشرة بين شخصية الأمة وأهدافها القومية.(٢٢)

فأما بالنسبة للعامل الأول . فان علماء النفس والاجتماع والانثروبولوجيا الاجتماعية ، يؤكدون على وجود ارتباط بين ثقافة الأمة التى هى من أهم مقومات وجودها وبين شخصيتها تماما كما هو الحال مع الأفراد .

ولكن في اعتقادنا أنه إذا كان ذلك صحيحا بالنسبة للأفراد فانه يصبح صعبا بالنسبة للملايين من أفراد الدولة الواحدة ، لاسيما وأن هناك فئات من المجتمع تكون واقعة تحت تأثير تيارات ثقافية خارجية مما ينفى وجود تجانس نفسى تام بالشكل الذى تفترضه هذه النظرية . ولم يتوفر دليل علمى مقنع يثبت هذا الارتباط في حالة الدول ، أى الارتباط بين الشخصية القومية وسلوكها الدولى. وأما بالنسبة للعامل الثاني يقول بأن التغيير في شخصية الأمم يحدث بصورة بطيئة، فهو أيضا موضع جدل واختلاف لأننا اذا سلمنا بهذا المنطق فمعنى ذلك أن أى تحول في اتجاهات نظام الحكم أو في ايديولوجية هذا النظام يكون سطحيا وعارضا ولا يعول عليه وتبقى أهداف الأمة واحدة برغم هذا التحول . وهذا التفسير غير مقبول بالمرة ، فالتغيير مثلا في ايديولوجية روسيا القيصرية بعد الثورة البولشفية أوجد تحولات جذرية بعيدة المدى في أهداف سياساتها الخارجية وأعطى لهذه الأهداف مضمونا جديدا . كذلك فقد يترتب على التغيير في نظام الحكم أن تغير الدولة من اتجاهات سياساتها الخارجية كلية ، وهناك غانا التى كان لها قبل الاطاحة بنظام كوامى نيكروما من الحكم في عام ١٩٦٦ ، اتجاهات يسارية واضحة في سياساتها الخارجية ، أما بعد اقصائه فقد تحولت غانا وجهة الغرب ونشأ عن ذلك تحوير تماثل في أولويات أهداف سياساتها الخارجية ، وهناك أيضا أثيوبيا قبل الاطاحة بنظام الامبراطور هيلاسيلاسى في عام ١٩٧٤ وبعده فمن الارتباط الكامل بالولايات المتحدة إلى الارتباط الكامل بالاتحاد السوفيتى ، وفيتنام الجنوبية قبل وبعد تحولها إلى الشيوعية في عام ١٩٧٥ ، وليبيا قبل وبعد ثورتها في عام ١٩٦٩ ، وكوبا قبل وبعد ثورتها في عام ١٩٥٩ ، وشيلى أثناء حكم سلفادور الليندى وبعد الاطاحة به في عام ١٩٧٤ ، وغير ذلك من الأمثلة التى تبرهن على هذه الحقيقة بوضوح تام .

أضف إلى ذلك أن هناك تحولات اقتصادية وتكنولوجية على المستوى العالمى تؤثر بدورها في أنماط الثقافات القومية السائدة ، مما يؤدى إلى خلق المزيد من التقارب في اتجاهات الدول وسياساتها مهما اختلفت أصولها القومية والعرقية، وذلك بعكس ما كان عليه الحال في الماضى حين كانت الدول تعيش بمعزل عن هذه التيارات والتحولات .

وعلى ذلك لا نستطيع أن نقبل الادعاء السابق على اطلاقه ، أى أن شخصية الأمة بطيئة التغيير ، والا فكيف نفسر مثلا التحول في اتجاهات دولة مثل السويد التى كانت في وقت ما من أكبر القوى العدوانية في أوروبا وقد أصبحت اليوم في طليعة الدول التى تدعو إلى السلام ، وكيف أن الولايات المتحدة التى اعتنقت مبدأ العزلة عن العالم الخارجى لحوالى قرن ونصف أصبحت فجأة وبعد الحرب العالمية الثانية قوة عالمية لها ارتباطات تمتد إلى قارات العالم كلها ، وعلى نحو لم يسبق له مثيل في تاريخ العلاقات الدولية .

أما عن العامل الثالث الذى يقول ان لشخصية الأمة علاقة مباشرة بأهدافها القومية ، فان عليه هو الآخر تحفظات كثيرة . فهذا الارتباط قد يكون واردا بالنسبة للفرد ، أمـا بالنسبة للدول فان الأمر يختلف . والدليل عـلى ذلك أنه وقبل أن تتحول رغبات المواطنين في الدولة إلى فعل أو سلوك جماعي ، فانها تمر عبر سلسلة من المراحل الوسيطة التى يشارك فيها العديد من الهيئات والمؤسسات ومراكز اتخاذ القرارات ، وهو ما قد يغير من تلك الرغبات بشكل كبير وفق ما يتراءى للأجهزة المسئولة عن رسم تلك السياسات ، فهذه الأجهزة قد ترى في الظروف الدولية السائدة ، أو في عدم كفاية الامكانيات المتاحة ، ما يجعلها تزن الأمور وتقيمها من زاوية تختلف كثيرا عن تلك الزاوية العامة .

من هذا كله يتضح كيف أن النظريات التى ترى في الشخصية القومية أحد المعايير الرئيسية التى تحدد اختيار الأهداف في السياسات الخارجية للدول،لا تستند إلى أساس قوى من مشاهدات الواقع . ومن هنا فاننا في سعينا نحو البحث عن تفسيرات مقنعة للعوامل التى تتحكـم في تقرير الأهداف القومية للدول ،يجب ألا نحصر أنفسنا في دائرة الخصائص النفسية للأفراد الذين تتكون منهم تلك

الدول ، وانما يتعين البحث عن عوامل أخرى تكون أقرب إلى الواقع من العامل السابق .

٢ ـ عامل الاحتياجات القومية :

في بعض الأحيان تتحدد الأهداف الخارجية نتيجة التزام واضعي السياسة الخارجية بالعمل على ارضاء احتياجات قومية معينة خاصة بدولهم ، وهذه الاحتياجات القومية قد تبرزها وتحددها بعض الاعتبارات الجغرافية أو السكانية أو الاقتصادية التي تنصرف إلى ظروف دولهم الخاصة ، والاستجابة لهذ الاحتياجات قد تحدث عن طريق الدخول في علاقات معينة مع بعض الدول الخارجية .

فمما لا شك فيه ، أن حجم الدول وتعدادها السكاني والكيفية التي تتوزع بها مواردها الطبيعية ، ومناخها ، وطبيعة التضاريس فيها ، لها كلها تأثيرات هامة على تطورها الاجتماعي والاقتصادي ، وفي تحديد احتياجاتها من الدول الأجنبية ، وفي تشكيل نظرتها لمناطق العالم المختلفة ، كما أن لهذه الظروف نفسها اتصال وثيق بسياساتها العسكرية والدفاعية . (٢٣)

فالطبيعة الطبوغرافية للدولة قد تشجعها على غزو غيرها ، كما أنها قد توفر لها امكانيات طبيعية تعزز من مقدرتها على الدفاع عن أمنها وحدودها . وبالاضافة فان الخصائص الاقتصادية للدولة والكيفية التي تتوزع بها مواردها الطبيعية تحدد ما اذا كانت الدولة في حالة من الاكتفاء الذاتي النسبي أم أنها تابعة على غيرها من الدول في أوقات السلم والحرب . وكذلك فان التضاريس قد يكون لها تأثيرها على نوع الحرب التي تخاض في مناطق معينة . ومن ناحية أخرى ، فان صغر حجم اقليم الدولة مع ارتفاع درجة الكثافة السكانية فيه ، قد يؤدي إلى صعوبة توفير احتياجات الدولة الضرورية من الغذاء ، ومن ثم يبرز التوسع في التبادل التجاري مع الخارج كهدف حيوي في سياسات الدولة ، ومن أمثلة ذلك بريطانيا واليابان .

ومن هذا يتضح أن الخصائص الجغرافية والطبيعية لبعض الدول قد تخلق مصالح وأهدافا دائمة في سياساتها الخارجية وذلك بغض النظر عن طبيعة الظروف الدولية السائدة ، وبغض النظر عمن يشغلون مراكز السلطة والتأثير في أجهزة وضع السياسة الخارجية في تلك الدول ، وان كان من الممكن أن تختلف الأساليب وتتعدد الوسائل لدعم تلك الأهداف وتحقيقها بفاعلية أكبر . فمثلا نجد أنه في الثلاثينات من هذا القرن ، كانت سياسة اليابان تقوم على محاولة ارضاء احتياجاتها الاقتصادية ومجابهة مشكلات الضغط السكاني فيها عن طريق ايجاد ما سمى بمشروع المشاركة في الرفاهية لمنطقة شرقي آسيا الكبرى (Greater East-Asia Prosperity Shpere) ، وهو مشروع استعماري كان يستهدف تزويد اليابان باحتياجاتها من السلع الخام بأسعار رخيصة ، واعطائها أسواقا أوسع ومجالا لتصدير الفائض من سكانها . وقد تغير هذا الاسلوب بعد الخمسينات وأصبح يقوم على ارضاء هذه الاحتياجات الاقتصادية عن طريق تطوير الطاقات الصناعية لليابان وتوسيع مبادلاتها التجارية مع الخارج بكل الوسائل الممكنة . (٢٤)

٣ ـ الرأى العام

ثم يأتي دور الرأى العام كعامل آخر في تحديد الأهداف القومية . وقد استعمل جابرييل الموند اصطلاح «مزاج السياسة الخارجية Foreign Policy Mood» للدلالة على الاتجاهات أو الميول العامة التى تبديها الفئات الواسعة من الرأى العام في دولة من الدول تجاه سياسة خارجية معينة في وقت من الأوقات . (٢٥)

فمثلا كان المزاج السياسى الخارجى المسيطر في أمريكا طيلة القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، هو تحييد العزلة الدبلوماسية وعدم الاكتراث بما يجرى في القارة الأوروبية من صراعات سياسية . وفي الخمسينات من القرن العشرين كان الذى يسيطر على هذا المزاج الأمريكى الخارجى هو الخوف ونزعة الكراهية الموجهة ضد الشيوعية والاتحاد السوفيتى باللذات . وفي بريطانيا كان المزاج الخارجى العام المسيطر في الثلاثينات هو كراهية الحرب . وهذه الحالة النفسية كانت جزءا هاما من الأساس الذى قامت عليه سياسات المهادنة وتقديم التنازلات لألمانيا النازية وايطاليا الفاشية من جانب بريطانيا .

وهذه الاتجاهات رغم انها لاتحدد أهداف السياسة الخارجية بشكل عملي، الا أنها وكما يقول البعض ، تعين حدودا للبدائل التي يفاضل بينها ويختار منها واضعو السياسة الخارجية (٢٦) وهم يضربون أمثلة لذلك بقولهم أنه لا يمكن تصور أن تقدم حكومة السويد ، وهي دولة محايدة ، على عقد ميثاق عسكري أو الدخول في حلف من الأحلاف ، ما لم يكن قد سبق ذلك سيطرة الشعور على أقسام واسعة من الرأي العام السويدي بأن سياسة الحياد باتت أمرا مشكوكا في قيمته وحكمته أو انها أصبحت تتصادم مع مقتضيات الأمن القومي وبشكل يحتم التخلي عنها . كذلك فانه من المستبعد أن يأتي الرئيس الأمريكي ليعلن عن تخلي بلاده عن كل ارتباطاتها الخارجية والتراجع إلى سياسة العزلة والانغلاق ما لم يوجد أساس قوي لمثل هذا التحول من الشعور القومي العام (٢٧)

ومن ناحية أخرى ، فان شعور الرأي العام المبني على الكراهية أو عدم الثقة في دولة معينة ، لا يمكن انتزاعه وتغييره بسهوله لمجرد أن الظروف الدوليه في موقف معين قد تغيرت على النحو الذي يبرر اجراء تقارب مع الدول التي يسيطر ناحيتها مثل هذا الشعور . ومن أمثلة ذلك أنه في الفترة التي تلت قيام الحرب العالمية الثانية مباشرة ، كان الرئيس الأمريكي روزفلت يتحاشى اعطاء تعهدات أكثر مما يجب لدعم بريطانيا في حربها ضد ألمانيا النازية وذلك لسيطرة الشعور بالعزلة على المزاج الأمريكي الخارجي من جانب ، وبسبب وجود مشاعر معادية لبريطانيا في أمريكا من جانب آخر (٢٨) وحين دخلت الولايات المتحدة الحرب ضد ألمانيا في ديسمبر ١٩٤١ بذلت مجهودات هائلة لاقناع الرأي العام الأمريكي بقبول فكرة الدخول في تحالف مع الاتحاد السوفيتي ، وهي الدولة التي كان الأمريكيون يشعرون تجاهها بكراهية عنيفة منذ قيام الثورة البولشفية فيها في عام ١٩١٧ . كذلك ، فان الحكومة الفرنسية اتخذت القرار الخاص بالانسحاب من الهند الصينية في عام ١٩٥٤ بسبب الشعور باليأس الذي سيطر على الفرنسيين حول مستقبل هذه الحرب الخاسرة ، هذا في حين أنه لم يكن من المتصور اطلاقا أن تقدم حكومة فرنسية في الفترة بين ١٩٥٤ ، ١٩٥٨ على اتخاذ قرار بالانسحاب من الجزائر ومنحها الاستقلال ، نظرا لما كانت ترمز إليه الجزائر بالنسبة للشعب الفرنسي من الناحيتين النفسية والأدبية ، وهكذا.(٢٩)

وأخيرا يمكن القول بأن الضغوط التي يمارسها الرأى العام في بعض مواقف السياسة الخارجية قد تجبر الحكومات على الاستجابة لها بشكل أو آخر . وان كان ذلك يختلف بالطبع في النظم الديمقراطية عنه في النظم الدكتاتورية ، وفي الأزمات والطوارىء القومية عنه في الظروف العادية .

٤ ـ عامل القوة أو الامكانيات في تحديد الأهداف :

لا جدال في أن عامل القوة والامكانيات المتاحة لدى الدولة يقوم هو الآخر بدور هام في تقرير أهدافها القومية ، بل قد يكون أكثر هذه المعايير أهمية على الاطلاق . فالقوة المحدودة نسبيا للدولة قد تكون حافزا لخصومها الأقوياء على توسيع نطاق أهدافهم مادام أن هذه لن تلقى مقاومة تحول دون تحقيقها ، هذا في حين أن هذه القوة المحدودة نفسها قد تكون رادعا ضد تصرفات الدول التي لا تملك قدرا مماثلا من امكانيات القوة ، وبذلك نجد أن التسلسل النسبي لعلاقات القوى الدولية يعين الممكن من غير الممكن عند تقرير الأهداف الخارجية .

ومن ناحية ثانية ، فان الوقوف على طبيعة الأهداف الخارجية للدولة يساعد في تقرير ما إذا كانت قوة هذه الدولة في حالة نمو أو تدهور ، ومن ذلك مثلا أن أقوى الدول في العالم هي التي تحاول أن تمد نفوذها وأن تنقل أسلوبها في الحياة إلى غيرها من الدول . حدث هذا في القرن التاسع عشر على يد بريطانيا ، وها هو يحدث الآن في القرن العشرين على يد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي حيث أن لكل منهما استراتيجية عالمية طموحة تعبر عن مركزهما كقوى عملاقة في هذه المرحلة من تطور العلاقات الدولية . وبالمقابل فانه عندما تنكمش أهداف الدولة وتصبح أكثر تواضعا عن ذى قبل ، فان ذلك يستخدم كشاهد على تدهور قوتها ، تماما كما حدث مع بريطانيا بعد الحرب الثانية ، فاضمحلال امبراطوريتها جعلها تحصر الدور الذى تقوم به في السياسة الدولية ، في نطاق ضيق كما أصبحت تنتهج سياسات أكثر تحفظا مما اعتادت عليه في الماضى (٣٠)

وهذا العامل نفسه ، أى وضع الدولة من تسلسل القوى العالمى ، وحجم قوتها النسبية مقارنا بقوة الدول الأخرى التي ترتبط بعلاقات معها ، هو الذى يحدد بدرجة أو أخرى، ما إذا كان هدف الدولة هو الابقاء على الوضع الدولى

القائم أو تغييره ، وسنرجع إلى هذا الموضوع بالتفصيل عند تناولنا لظاهرة القوة القومية .

٥ ـ جماعات المصالح التي تؤثر وتتأثر بالسياسة الخارجية

يشتمل كل مجتمع ، وبخاصة في الدول الديمقراطية ، على جماعات منظمة تتأثر بعلاقات الدولة الخارجية ، وبالتالي فانه يصبح من الطبيعي أن يكون ممثل هذه الجماعات التي تعرف بجماعات المصالح أو جماعات الضغط ، أهداف ذات صبغة دولية ، ومن أمثلة هذه الجماعات شركات البترول الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ، فهي حساسة جدا بحكم مصالحها واستثماراتها الضخمة لاتجاهات السياسة الأمريكية ازاء هذه المنطقة ، فأي سياسة معادية للدول المنتجة للبترول ، من المفروض (نظريا على الأقل) أن تزعج تلك الشركات لأن هذا العداء لابد وأن ينعكس على مصالحها بالضرر ، ومن هنا تكون مصلحتها في الاحتفاظ بعلاقات ودية مع هذه الدول .

ثم هناك المنظمات الصهيونية الأمريكية ، فهي حساسة جدا هي الأخرى، لأي سياسة أمريكية في الشرق الأوسط لا تقوم على دعم وجود اسرائيل وأمنها القومي ، وهي تحاول أن تجعل من الحماية الأمريكية لاسرائيل التزاما ثابتا لا يقبل المساومة أو التراجع عنه تحت أي ضغط من الضغوط ، ولا يهمها ما قد يكون في سياسة الحماية المكشوفة من أضرار بالمصالح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة ، ذلك أن هذه الجماعات بحكم معتقداتها الدينية والسياسية وميولها العاطفية تكون أقرب إلى الاتصال بمصالح اسرائيل أكثر من اتصالها بالمصالح الأمريكية نفسها . وهكذا تجد السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط نفسها واقعة في دوامة الضغوط المتعارضة التي تمارسها جماعات المصالح المختلفة ، ويتحدد اتجاه هذه السياسة بمقدار القدرة النسبية على الضغط التي تمارسها كل واحدة من تلك الجماعات عند وضعها وتشكيلها .

وإلى جانب ذلك توجد أمثلة كثيرة يسوقها المجتمع الأمريكي على أهمية جماعات المصالح في تقرير أهداف واتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية . فالجماعات الكاثوليكية يعنيها كثيرا اتجاه الولايات المتحدة من دولة الفاتيكان،

ورجال الأعمال الأمريكيين الذين يخشون منافسة المنتجين الخارجيين يحرصون كذلك على أن تؤمنهم حكومتهم ضد هذه المنافسة ، والعسكريون وأصحاب الصناعات العسكرية وما يرتبط بهم من مصالح ، تعنيهم سياسات الدفاع الأمريكية التي هي في نفس الوقت انعكاس لاتجاهات السياسة الخارجية للدولة ، فكلما كان طابع هذه السياسة التوتر ، كان ذلك أقرب إلى دعم نفوذهم وخدمة مصالحهم . الخ (٣١)

والحقيقة ان ما يحدث في أمريكا ، يحدث في دول كثيرة حيث نجد باستمرار جماعات تمثل مراكز القوى البارزة التي تتحكم في تقرير الأهداف القومية ، بمعنى أنه من بين كل جماعات المصالح الموجودة ، تتمتع بعض هذه الجماعات بنفوذ ضخم نسبيا في الحسابات التي تجريها حكومات هذه الدول حول أوضاع السياسة الخارجية في المواقف الدولية المختلفة .

والذي لاشك فيه هو أن هذه المصالح المتنافرة تنحو إلى الالتئام في أوقات الطوارىء القومية والحروب . أما في الظروف العادية ، فان اختلافات المصالح تكون حادة وواضحة وبصورة لا يمكن تجاهلها عند وضع سياسة خارجية معينة ، وذلك حتى تكون أهداف السياسة الخارجية أقرب إلى ارضاء هذه المصالح المتضاربة على قدر الامكان .

وباختصار فإن بوسعنا أن نقول ان جماعات المصالح ، أيا كانت طبيعتها ، تحاول أن تصيغ أهداف السياسة الخارجية بالطريقة التي تلائمها ، ثم هي تحاول في نفس الوقت أن تقنع الرأى العام ان ليس ثمة تعارض بين أهدافها وبين أهداف المجتمع ككل . (٣٢)

٦ ـ نمط الزعامة السياسية المسئولة :

بالإضافة إلى العوامل التي تقدم ذكرها ، هناك عامل آخر يقوم أحيانا بدور بارز في تقرير الأهداف القومية للدولة ، ونعني بذلك شخصية القادة السياسيين المسئولين عن تحديد هذه الأهداف وصياغتها بالأسلوب الذي يخدم مصالح الدولة

ومما يبرهن على صحة هذا التصور ، ان التغير في أنماط الزعامات والقيادات السياسية الحاكمة ينتج في كثير من الأحوال تغيرات هامة في الاتجاهات الخارجية للدولة ، وفي بعض الحالات يكاد يكون نفوذ القائد السياسي وتأثيره على اختيار أهداف السياسة الخارجية مطلقا . ومن هذه الأمثلة : دور هتلر في زعامة المانيا النازية ، ودور ستالين في زعامة روسيا السوفيتية ، ودور غاندى في زعامة الهند ، ودور تيتو في زعامة يوغسلافيا،ودور ديجول في زعامة الجمهورية الخامسة ، ودور فرانكو في زعامة أسبانيا ، ودور نكروما في زعامة غانا ، ودور سوكارنو في زعامة أندونيسيا ، ودور عبد الناصر في زعامة مصر،وهكذا ولكن ثمة تحفظ على ما سبق ، وهو أن هذه الزعامات لا تستمد ذلك النفوذ من فراغ ، ولكنها غالبا ما تكون تعبيرا عن نزعات ومؤثرات ومصالح وضغوط قومية معينة ، ويؤدى احتكارها شبه المطلق للسلطة السياسية إلى ابراز تلك الأمور بالشكل الذى تراه بعيدا عن أية ضغوط أو معارضات ، فالأهداف القومية التى وضعها هتلر لسياسة ألمانيا الخارجية كانت تعبيرا عن شعور الفئات المتطرفة من الرأى العام الألماني التى أرادت التخلص من آثار تسويات الحرب الظالمة التى تضمنتها معاهدة الصلح في فرساى . كذلك فان الأهداف التى وضعها ستالين لسياسة روسيا السوفيتية الخارجية حاولت أن تعزز دورها كقاعدة ارتكاز في تحقيق الثورة الاشتراكية العالمية ، والأهداف التى تبناها ودافع عنها ديجول كانت انعكاسا لفكرته عن طبيعة الدور الذى يمكن لفرنسا أن تقوم به في القارة الأوروبية ، وهكذا .

ومهما يكن من أمر ، فان من المتفق عليه هو أنه عند تحديد النفوذ النسبى الذى يمارسه هؤلاء الزعماء في تقرير الأهداف القومية ، فان هذا التحديد يجب أن يبحث في نطاق المؤسسات السياسية القائمة في الدولة ، فهذا النفوذ ينحو لأن يزيد بشكل واضح في الدول غير الديمقراطية ، بينما يقل في الدول الديمقراطية وقد تكون هناك بعض استثناءات محدودة من هذه القاعدة العامة .

٧ – دور الأيديولوجية في تقرير الأهداف القومية :

يعتقد بعض المحللين – على النحو الذى بيناه تفصيلا فيما سبق – ان الايديولوجيـــة تلعب دورا هاما جـــدا في تقرير الأهداف القومية . لأن

الايديولوجية هى التى تهيء المناخ السياسى والفكرى الذى يعمل في اطاره المسئولون عن وضع السياسات الخارجية وتحديد أهدافها . وفي هذا الخصوص فان الايديولوجية قد تخدم كأداة لتحقيق التجاوب في اتجاهات الدول أحيانا أكثر مما تقوم به كعامل شقاق أو اختلاف ، وذلك بعكس القومية التى تقوم في جوهرها على تأكيد الفواصل التى تقسم بين الدول . وانطلاقا من ذلك ، فان الايديولوجية المسيطرة في دولة ما تكون من عوامل التقارب والتعاون بين الدول التى تدين بأيديولوجيات مماثلة ، كما قد تكون من عوامل التصارع فيما اذا تباعدت تلك الايديولوجيات في مضمونها وأهدافها . وباختصار ، فان الايديولوجيات تقوم هى الأخرى بدور يتفاوت تأثيره ومداه بحسب الأحوال في تحديد اتجاهات السياسة الخارجية للدول وما يرتبط بذلك من أهداف .(٣٣)

٨ ـ طبيعة الظروف الدولية السائدة

وأخيرا فهناك العامل المتعلق بطبيعة الظروف الدولية السائدة وما لذلك من أثر على تحديد الأهداف القومية في السياسات الخارجية للدول ، ومن ذلك أنه اذا كانت طبيعة النظام الدولى القائم تعتمد على وجود تكتلات ومحاور سياسية وعسكرية ، فان ذلك قد يدفع واضعى السياسات الخارجية في الدول الصغرى إلى الدخول في بعض تلك المحالفات لحماية أمنهم القومى ، وذلك بغض النظر عما قد ينطوى عليه هذا من تعارض مع تفضيلاتهم السياسية الخاصة ، أو مع اتجاهات الرأى العام ، أو مع ما قد يمثله هذا الوضع من خروج على بعض السياسات التقليدية التى اعتادت أى من تلك الدول أن تتبعها في علاقاتها الخارجية ومثال ذلك ما حدث بعد الحرب العالمية الثانية ، وبعد تزعم الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة للكتلتين السوفيتية والغربية ، حيث راجت محالفات الأمن الاقليمى و ترتيبات الأمن الجماعى التى انضمت إليها دول مختلفة بدافع الرغبة في المحافظة على أمنها في مثل هذه الظروف الدولية الجديدة .

أما اذا كان النظام الدولى لا يقوم على أساس المحاور والتكتلات الدولية المتصارعة ، واذا ما كانت هناك دول غير منحازة كثيرة في هذا النظام ، فان ذلك يكون أدعى إلى تشجيع النزعات الحيادية لدى الكثير من الدول ، حيث

أن اختفاء التكتلات يعني عدم وجود مصادر قائمة وخطيرة لتهديد الأمن القومي لتلك الدول ، وهذا التحرر من الخوف يجعلها حرة في تكييف اتجاهاتها وعلاقاتها الخارجية بدرجة أكثر مرونة منه في ظل الوضع السابق . (٣٤)

ومن ناحية أخرى ، فان الأهداف الخارجية قد تتحدد كرد فعل لبعض التطورات والأحداث التي تقع في الخارج مثل بروز احدى تحالفات القوى الجديدة ، أو نشوب حرب أهلية في دولة خارجية لها اتصال بالمصالح القومية للدولة صاحبة تلك الأهداف ، أو حدوث انقلاب عسكري في دولة أخرى ، أو اندلاع حرب اقليمية أو دولية لها مساس مباشر بوضعها أو أمنها ، الخ . ومن الأمثلة العملية لذلك أن الاتحاد السوفيتي قام بتأسيس حلف وارسو بعد أن انضمت ألمانيا الغربية إلى حلف الأطلنطي ، وأن تقارب الباكستان مع الصين الشيوعية والاتحاد السوفيتي ، وبخاصة قبل حربها مع الهند في ديسمبر ١٩٧١ التي وقف فيها السوفيت إلى جانب الهند – رغم كون الباكستان طرف في عدد من الأحلاف ومواثيق الأمن الغربية – بدأ عندما أخذ الغرب يدعم الهند عسكريا واقتصاديا ليساندها في مواجهتها ضد الصين ، وهو ما أثار الباكستان لأنه كان يعزز من قوة علوها التقليدية الهند وبخاصة في الصراع الذي كان يدور بينهما وقتها حول إقليم كشمير المتنازع عليه بين الدولتين ، ومن ذلك أيضا أن الولايات المتحدة تدخلت عسكريا في كمبوديا إلى جانب حكومتها الجديدة بعد عزل سيهانوك في عام ١٩٧٠ ، وهكذا .

المبحث الرابع

الكيفية التي تصاغ بها أهداف السياسة الخارجية

يبقى بعد هذا التحليل لطبيعة الأهداف القومية وأنواعها ، والمعايير الداخلة في تحديدها ، ان نذكر بعض الملاحظات المتعلقة بالكيفية التي تصاغ بها هذه الأهداف وتقدم إلى الدول الخارجية ، وهو أمر رغم أنه قد يبدو شكليا ومحدود الأهمية ، الا أنه في حقيقته ليس كذلك ، لأن الكيفية التي يصاغ بها الهدف ويروج له في الخارج قد يكون لها تأثير ضخم أحيانا على امكانية تحقيقه . وفي هذا الخصوص يمكننا أن نقول ان الكيفية التي تسلكها صياغة الأهداف تأخذ أيا من الشكلين الآتيين : –

أولا ـ الأهداف المحددة والأهداف العامة :

والمقصود بالأهداف المحددة أن تكون أهدافا واضحة من حيث الكيفية التي تصاغ بها، وهي لا تترك مجالا للاجتهاد أو التخمين . وذلك بعكس الأهداف العامة التي تشتمل على جانب من الغموض وغالبا ما تكون مطاطة وعرضة للتفسيرات المتضاربة .

وفي اعتقاد البعض أن الأهداف العامة أحيانا ما تكون لها بعض الميزات عن الأهداف المحددة، فالأهداف العامة تحجب الاختلافات داخل الدولة أكثر مما تفعل الأهداف المحددة . كما أنها تربك خصوم الدولة وتجعلهم في حالة تخمين للنوايا التي تقصدها من وراء هذه الأهداف . وفضلا عن هذا وذاك . فان الأهداف العامة كما يقولون ، تخدم أغراض النفاق في العلاقات الدولية . فالأهداف المحددة قد تكون أهدافا قومية ضيقة ، كما قد تشتمل على استفزاز للدول الأخرى ، وصياغتها بهذه الطريقة المحددة قد تثير معارضة بل ومقاومة من جانب تلك الدول ، ومن هنا ، فان الأهداف العامة قد تخدم بطريقة أفضل في كثير من مواقف السياسة الدولية . (٣٥)

ومن أمثلة هذه الأهداف العامة : ادعاء بعض الدول الاستعمارية في تعمتها لحركات التحرر الوطني بأن هدفها من اجراءات القمع هو استعادة النظام والاستقرار في هذه المناطق المضطربة ، أو اشتراك دولة في تدبير مؤامرات ضد حكومة دولة معادية وتبرير ذلك بأنه مقاومة للطغيان والاستبداد ، أو تعليل سياسات التزو العسكري من جانب بعض الدول بأنها اجراء ضروري لانقاذ السلام من الأخطار التي تتهدده . الخ .

ولكن الخطر الجانبي الأكبر الذي ينتج عن الافراط في التعميم في أهداف السياسة الخارجية ، هو أنه قد يجعل الدولة تنسى الأهداف المحددة التي تضعها لسياساتها وأكثر الوسائل فعالية لتحقيقها ، فالدولة لا يمكن أن تقيم علاقاتها مع الدول الأخرى دون أن يكون لها أهداف محددة من وراء هذه العلاقات والا أتت تصرفاتها بعكس النتائج التي تنشدها منها .

وخلاصة القول ، ان الأهداف العامة تكون أمرا مرغوبا فيه اذا ما كان هناك انقسام واضح في صفوف الرأى العام داخل الدولة ، أما اذا لم يكن هناك انقسام ، فان التركيز على فكرة الأهداف المحددة يصبح الأمر المنطقى والواقعى في نفس الوقت . (٣٦)

ثانيا ـ الأهداف المعلنة والأهداف الحقيقية :

هناك ملاحظة أولية فيما يتعلق بهذه النقطة بالذات ، وهى أن الأهداف القومية المعلنة ليست هى باستمرار الأهداف التى تحاول الدول بلوغها ،فكثيرا ما تكون تصريحات الساسة وقادة الدول قد صيغت بطريقة القصد منها التضليل والتستر على النوايا الحقيقية التى تكمن وراء الأهداف القومية في سياسات ولهم الخارجية .

وترجع مسئولية التحقق من صدق تلك الادعاءات المعلنة من عدمه إلى أجهزة المخابرات التى يطلب منها التعرف على النوايا الحقيقية للدول الأخرى، وما تحاول أن تصل إليه من وراء موقف دولى معين . وأى خطأ في التعرف على هذه الأهداف والنوايا قد يلحق بالدولة اضرارا فادحة ، وهناك أمثلة تاريخية كثيرة تبرهن على نتائج سوء التقدير أو الخطأ في تقييم نوايا الدول الأخرى ، فألمانيا خسرت الحربين العالميتين الأولى والثانية لأنها استبعدت احتمال تدخل الولايات المتحدة ضدها فيما إذا استطاعت أن تهزم بريطانيا وفرنسا . وبالمثل فان بريطانيا كادت تفقد الحرب العالمية الثانية لأنها لم تفهم أهداف هتلر على حقيقتها وتصورت أنها كانت محدودة ويمكن ارضاؤها ببعض التنازلات التى تقدم له، وانبنى هذا الاستنتاج من جانب بريطانيا على ادعاءات هتلر وأقواله أكثر مما انبنى على سلوكه الدولى الفعلى . وأيا كان الأمر ، فان هناك عدة أمور أخرى يجب أن تكون ماثلة في أذهاننا ومنها : ـ

(أ) أن هناك بعض الدول التى تحترف التضليل بخصوص أهدافها المعلنة وأهدافها الحقيقية ، ومن هنا يجب أن يكون السلوك الفعلى للدول مؤشرا لغيرها في عدم التعويل على ما تقوله ، وانما يجب أن تبنى توقعاتها وحساباتها على عكس هذه النوايا الظاهرة .

(ب) ان هناك بعض الدول التى تعلن عن أهداف القصد منها خدمة أغراض الاستهلاك المحلى وتضليل الرأى العام الداخلى ، بينما تكون الأهداف التى تعلن للرأى العام الخارجى شىء آخر مختلف. ومن هنا يجب المقارنة بين ما تقوله الدولة لمواطنيها وبين ما يعكسه سلوكها الخارجى وذلك من أجل تحديد خطة التعامل معها .

(جـ) ان التضليل في الأهداف قد يحقق للدولة بعض الميزات ، وذلك لأنه يحول أنظار الدول الأخرى عن أهدافها الحقيقية ، كما أنه قد يخدم في الستر على الأهداف التى لا تحظى بقبول وتأييد شعبى واسع . غير أن تلك الميزة يقابلها ضرر مماثل ، وهو أنه متى انكشف هذا التضليل كما يفصح عنه سلوك الدولة ، فانه يمكن التشهير بها في الخارج والاساءة إليها وإلى مصالحها ، كما يمكن تأليب الرأى العام الداخلى عليها . (٣٧)

الهوامش

(١) راجع في ذلك :

Vernon Van Dyke, International Politics, op. cit., pp. 176 - 177.

Charles Lerche & Abdul Said, Concepts of International Politics, (Prentice Hall, Inc., N.J., 1970), p. 28.

K.J. Holsti, International Politics : A Framework for Analysis, (Prentice Hall, Inc., 1967), p. 131.

(٢) Vernon Van Dyke, International Politics, op. cit., p. 176.

(٣) Ibid.

(٤) راجع :

Hans Morgenthau, Politics Among Nations : The Struggle for Power and Peace, (Knoff, New York, 1960), p. 5.

A.F.K. Organski, World Politics, op. cit., p. 95.

Klaus Knorr, Military Power and Potential (D.C. Heath and Company, Lexington, Mass. 1970), p. 31.

(٥) Vernon Van Dyke, op. cit., pp. 186 - 189, 199.

Lerche & Said, Concepts of International Politics, op. cit., pp. 30, 60

(٦) Organski, op. cit., p. 57

(٧) Ibid, p. 58

(٨) Vernon Van Dyke, op. cit., p. 184.

(٩) Ibid, pp. 184 - 185.

وأيضا Martin Wight, Power Politics, (Royal Institute of International Affairs, London, 1946), pp. 39 - 40.

(١٠) Vernon Van Dyke, op. cit., p. 185.

(١١) Lerche & Said, op. cit., pp. 29 - 30.

(١٢) Schleicher, International Relations, op. cit., pp. 87 - 90

(١٣) Organski, op. cit., p. 59

(١٤) W. W. Kulski, International Politics in a Revolutionary Age, op. cit., p. 491.

Organski, op. cit., pp 60-61

(١٥) Von Dyke, op. cit., pp. 177 - 79

وأيضا Organski, op. cit., pp. 61 - 63

(١٦) Robert Osgood, Stabilising the Military Environment, in, "International Stability : Military, Economic and Political Dimensions", edited by Hekhuis and Others, (John Wiley and Sons, Inc., New York, 1964) p. 88.

Martin Needler, Understanding Foreign Policy, (Holt, Rinehart and Winston, Inc., 1966), p. 145.

(١٧) Organski, op. cit., p. 62

(١٨) Robert Osgood, Ideals and Self-Interest, in America's Foreign Relations, (The University of Chicago Press, Chicago, 1953), pp. 4 - 7.

(١٩) Arnold Wolfers, The Pole of Power and the Pole of Indifference, in James Rosenau, International Politics and Foreign Policy, op. cit., (2nd edition, 1969), pp. 175 - 181.

(٢٠) Van Dyke, op. cit., pp 191 - 194

(٢١) Organski, op. cit., p. 79.

(٢٢) Ibid.

(٢٣) K.J Holsti, International Politics, op. cit., pp. 173 - 175.

(٢٤) Ibid, p. 175

(٢٥) Ibid, p. 176

(٢٦) Ibid, p. 176

(٢٧) Ibid, pp. 176 - 179

(٢٨) Ibid, p. 179

(٢٩) Ibid, p. 179

(٣٠) Organski, op. cit., pp. 89 - 91.
Holsti, op. cit., pp. 175 - 176.
Larche & Said, op. cit., pp. 60 - 66

(٣١) Organski, op. cit., pp. 83 - 87.
Laurance Radway, Foreign Policy and National Defense, (Scott, Freeman and Company, & Hants, 1969), pp. 126 - 129.

(٣٢) Organski, op. cit., p. 87.

(٣٣) Cold War : The Ideological Dimension, in, Martin Needler, Understanding Foreign Policy, op. cit., pp. 116 - 119.

(٣٤) K. J. Holsti, International Politics, op. cit., p. 169

(٣٥) Organski, op. cit., pp. 72 - 73.

(٣٦) Ibid, p. 73

(٣٧) Ibid, pp 73 - 76.

الأهداف القومية في السياسات الخارجية للدول ـ مراجع مختارة

1. Deutsch, Karl, The Analysis of International Relations, (Prentice Hall, Inc., N.J., 1968), pp. 60 - 62.

2. Lerche, Charles, Foreign Policy of the American People, (Prentice Hall, Inc., N.J., 1967), pp. 20 - 27.

3 Makled, Ismail Sabri, The Behavioral Approach to the Study of International Politics, (Unpublished M.A Thesis, University of Pittsburgh, US., 1962).

4. Olson, William & Fred Sondermann, The Theory and Practice of International Relations, (Prentice Hall, Inc., N.J., 1966), pp. 231-255

5 Organski, A.F.K., World Politics, op. cit., pp. 61-101

6. Radway, Laurence, Foreign Policy and National Defense, op. cit., pp. 128 - 131.

7 Said, Abdulla, Theory of International Relations : The Crisis of Relevance, op. cit., p. 134.

8. Scott, Andrew, The Functioning of the International Political System, op. cit., pp. 128 - 138